

## تحليل أثر عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي

دراسة تحليلية على البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)

### Analysis of the impact of stock returns on economic growth

An analytical study on the Qatari Stock Exchange during the period (2008-2020 AD)

إعداد: الباحث/ ياسر محمد أمين حسين الحامد

بكالوريوس إحصاء، وزارة التربية والتعليم الأردنية

Email: [Yasserhamed549@yahoo.com](mailto:Yasserhamed549@yahoo.com)

الباحثة/ تقوى بسام سلامه قسايمه

ماجستير تقنيات تعليم، وزارة التربية والتعليم، دولة قطر

Email: [taqwagasaymeh@gmail.com](mailto:taqwagasaymeh@gmail.com)

#### ملخص الدراسة

هدف هذا البحث إلى دراسة تحليل أثر عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، ومعرفة أثر أبعاد عوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة، قيمة الأسهم المتداولة، عدد الأسهم المتداولة، المؤشر العام للسوق) على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) خلال الفترة (2008-2020م)، واعتمد الباحثان لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب لطبيعة التحليل وبيانات الدراسة، وتم الاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء والتخطيط القطري، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال فترة الدراسة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (قيمة الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال فترة الدراسة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال فترة الدراسة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (المؤشر العام للسوق) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال فترة الدراسة، تساهم عوائد الأوراق المالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالبورصة القطرية، زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م) بالوصول إلى 47 شركة في عام 2020م، كما وخرجت الدراسة بأبرز التوصيات أهمها: أن تتوفر لدى المستثمر المعرفة والخبرة اللازمة لاستخدام وفهم المعلومات الواردة إلى السوق والقدرة على تحليلها، وذلك من خلال قيام هيئات الأسواق المالية باتخاذ الإجراءات الكفيلة كافة بتحسين الوعي الاستثماري لدى المستثمرين، وقيام الهيئات المسؤولة في الأسواق المالية بعقد ندوات ودورات تدريبية.

**الكلمات المفتاحية:** عوائد الأوراق المالية، الأوراق المالية، النمو الاقتصادي.

## Analysis of the impact of stock returns on economic growth

### An analytical study on the Qatari Stock Exchange during the period (2008-2020 AD)

#### Abstract

The aim of this research is to analyze the impact of stock returns on economic growth, an analytical study on the Qatari Stock Exchange during the period (2008-2020 AD), and to know the impact of the dimensions of stock returns (number of listed companies, value of shares traded, number of shares traded, general index of the market) on Economic growth (real GDP) during the period (2008-2020 AD), For this study, the researchers relied on the analytical descriptive approach, as it is the most appropriate approach for the nature of the analysis and the data of the study, and relied on the data of the Qatar Statistics and Planning Authority, and the results of the study showed the following: during the study period, There is a statistically significant effect of securities returns (the value of shares traded) on the economic growth in the Qatari Stock Exchange during the study period. There is a statistically significant effect of securities returns (number of shares traded) on the economic growth in the Qatari Stock Exchange during the study period. There is a statistically significant effect of returns Securities (the general index of the market) on the economic growth in the Qatari Stock Exchange during the study period, Securities returns contribute to increasing the real GDP in the Qatari Stock Exchange, increasing the number of companies listed on the Qatari Stock Exchange during the period (2008-2020 AD) by reaching 47 companies in 2020 AD, and the study came out with the most important recommendations, the most important of which are: That the investor has the necessary knowledge and experience to use and understand the information received in the market and the ability to analyze it, through the financial market authorities taking all necessary measures to improve the investment awareness of investors, and the responsible authorities in the financial markets holding seminars and training courses.

**Keywords:** Returns on securities, Securities, Economic growth

**1. المقدمة العامة**

شهدت البورصة القطرية تطوراً ملحوظاً في أداء العوائد المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي بدولة قطر في السنوات الأخيرة، إذ تعتبر العوائد المالية من الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات والصناديق المتداولة، من المؤشرات الحيوية لأداء الأسواق المالية والقوة الاقتصادية، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على العوائد المالية في البورصة القطرية، بما في ذلك الاستثمارات المحلية والأجنبية، الظروف الاقتصادية العامة، السياسات المالية، والعوامل العالمية المؤثرة على الأسواق المالية العالمية، وعندما تكون العوائد المالية إيجابية ومستدامة، فإنها تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بمختلف الطرق. (Smith & Johnson، 2020) وتحظى هذه العوائد بالاهتمام من قبل المستثمرين والمحليلين الماليين وصناع السياسات، حيث يعتبر أداء البورصة القطرية مؤشراً قوياً للنشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي في البلاد، كما ويتم استخدام العوائد المالية كأداة لتقييم أداء الأسواق المالية وقدرتها على توفير رأس المال والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة. (Brown & Davis، 2019) وتلعب البورصة القطرية دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي لدولة قطر، وتعد الأوراق المالية من أدوات التمويل التي تستخدم لجمع الأموال من المستثمرين، وتوفر هذه الأدوات عوائد مالية للمستثمرين بناءً على العوامل المختلفة مثل الفائدة، والتوزيعات، والعوائد على الاستثمار، وعندما تكون العوائد الاستثمارية على الأوراق المالية مرتفعة في البورصة القطرية، فإنها تشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم في السوق المالية القطرية، وهذا يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية إلى البورصة وزيادة حجم التداول، وبدوره يؤدي زيادة حجم التداول إلى تعزيز سيولة السوق وتحسين قدرتها على تلبية احتياجات المستثمرين والشركات، وجاءت الدراسة الحالية للكشف عن طبيعة تأثير عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في البورصة القطرية خلال الفترة 2008-2020م.

**1.1. مشكلة الدراسة**

إتبعته دولة قطر العديد من الطرق لتحسين الوضع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، ومنها تسهيل سياسات الإستثمار الأجنبي وجلب الأوراق المالية وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة؛ وخصوصاً في البورصة القطرية وأسواق الأوراق المالية، فهناك من العديد من الباحثين أيد على أن طبيعة العلاقة بين عوائد الأوراق المالية والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح طبيعة العلاقة بين عوائد الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في البورصة القطرية والإجابة على السؤال الرئيسي في مشكلة الدراسة: هل يوجد تأثير لعوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)؟ ويتفرع منه التساؤلات التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (قيمة الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية؟

4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (المؤشر العام للسوق) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية؟

### 2.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على التعرف على تأثير عوائد الأوراق المالية بأبعاده على النمو الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي) بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

1. التعرف على أثر عوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية.
2. التعرف على أثر عوائد الأوراق المالية (قيمة الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية.
3. التعرف على أثر عوائد الأوراق المالية (عدد الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية.
4. التعرف على أثر عوائد الأوراق المالية (المؤشر العام للسوق) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية.

### 3.1. أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1. تساهم هذه الدراسة في معرفة تأثير عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي والتقلبات في البورصة القطرية التي تشكل مؤشراً عاماً.
2. دراسة وتحليل العلاقة النظرية بين عوائد الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في البورصة القطرية.
3. تساهم هذه الدراسة لدى الشركات المدرجة في البورصة القطرية، في توضيح حجم وطبيعة التأثير الذي يخلقه عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي والتقلبات الشرطية لتلك العوائد وبالتالي التأثير على أسعارها السوقية.
4. هذه الدراسة قد تساهم أيضاً في تعزيز البحث العلمي في مجال الاقتصاد والتمويل، قد توفر نتائجها إشارات وأدلة جديدة للباحثين المهتمين بدراسة تأثير الأسواق المالية على الاقتصاد في سياق آخر، مما يمكن أن يؤدي إلى توسيع المعرفة والفهم في هذا المجال.

### 4.1. التعريفات الإجرائية للدراسة

عرف خضير (2015) الأوراق المالية بأنها: هي جميع الأوراق والصكوك التي تصدرها الهيئات الحكومية والمدنية العامة، والشركات الخاصة، كشركات التأمين، فتعطي للشخص الذي يملكها حقاً لدى الجهات التي تصدرها، وتتميز بأنها تصدر بالقيمة نفسها على عكس الأوراق التجارية التي غالباً ما تتغير قيمتها عرف Acemoglu&Robinson (2012) النمو الاقتصادي بأنه: هو زيادة في القيمة الاقتصادية للبلد أو المنطقة على مدى فترة زمنية محددة. يتم قياس النمو الاقتصادي عادة من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الاقتصادي للبلد) في فترة زمنية معينة، ويشير النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاجية والتوسع في الأعمال التجارية والتحسين في مستوى المعيشة وفرص العمل.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة

سوف نتحدث في هذه الجزئية حول الإطار النظري والدراسات السابقة من خلال عرض مفهوم الأسواق المالية وأهميتها وخصائصها، مفهوم عوائد الأوراق المالية ومعايير تصنيف الأوراق المالية، أهمية عوائد الأوراق المالية في النمو الاقتصادي.

### 1.1.2. الباب الأول: مفهوم الأسواق المالية وأهميتها وخصائصها

سوف نتحدث في هذا الباب حول مفهوم الأسواق المالية وأنواعها وأهميتها وخصائصها، وفيما يلي بالتفصيل.

#### 1.1.1. مفهوم الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية هي المجموعة من الهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يتداولون الأدوات المالية، مثل الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية، بهدف تبادل الأموال والأصول المالية. تهدف الأسواق المالية إلى توفير وسيلة للشركات والحكومات والأفراد للحصول على التمويل وإدارة المخاطر المالية.

عرف عطا الله (2011) سوق الأوراق المالية بأنه: آلية يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعاً وشراءً وتمكن تلك الآلية من تحويل الموارد المالية بكفاءة من القطاعات الاقتصادية ذات الفوائض المالية نحو القطاعات الاقتصادية التي تعاني من عجز مالي وعرف قط (2016) سوق الأوراق المالية بأنه: هو المكان الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات ومشتقات مالية، كما يتم فيه تدفق الأموال وسهولة وصولها من المدخر إلى المقترض باستخدام قنوات اتصال بين الطرفين دون النظر إلى المكان، بحيث يحصل الطرف الأول على الورقة المالية، والطرف الثاني على المدخرات النقدية.

#### 2.1.2. أنواع الأسواق المالية

توجد العديد من أنواع الأسواق المالية بما في ذلك: (حاجي، 2021)

- 1- الأسواق المالية الأسهم: حيث يتم شراء وبيع الأسهم وحصص الشركات.
- 2- الأسواق المالية السلعية: تشمل تداول السلع مثل النفط والذهب.
- 3- الأسواق المالية السندات: حيث يتم شراء وبيع السندات الحكومية والشركات.
- 4- الأسواق المالية العملات: تتم فيها تداول العملات الأجنبية.

#### 3.1.2. أهمية الأسواق المالية.

تنبثق أهمية سوق الأوراق المالية في جملة من المهمات ويذكر الرضي (2018) أهمها:

1. تسهم في تمويل الشركات والحكومات في الحصول على التمويلات الضرورية لمشاريعهم وأنشطتهم.
2. المساهمة في تعزيز وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي.
3. السماح للمستثمرين بتنويع محافظهم الاستثمارية وتوزيع المخاطر وتقليل مخاطرهم وحماية رأس المال الاستثماري من التقلبات في السوق.
4. تحسين شفافية وفعالية الأسواق والمعرفة العامة والسماح للمستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة ويعزز النزاهة في عمليات التداول.

5. تساهم في توفير سيولة للأصول المالية وسهولة التداول حيث يمكن للمستثمرين شراء وبيع الأدوات.
6. تسهم في تحقيق الاستقرار المالي لدى المنظمات وعمليات المراقبة والحد من الاضطرابات المالية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد والحفاظ على استقرار الأسواق ومنع التلاعب والاحتكار والأنشطة غير المشروعة.
7. تعتبر الأسواق المالية مصدرًا هامًا للمعلومات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية. مثل حركة الأسهم والسندات والعملات في الأسواق المالية.
8. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى التمويل اللازم للابتكار وتطوير أفكار جديدة.
9. تلعب الأسواق المالية دورًا حيويًا في دعم الابتكار وتعزيز ريادة الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### 4.1.2. خصائص الأسواق المالية.

يتميز سوق الأوراق المالية في العديد من الخصائص فيما يلي يذكر وشاح (2009) أهمها:

1. تتميز الأسواق المالية بارتفاع درجة السيولة.
2. تتميز الأسواق المالية بالتنظيم والمراقبة وتخضع لمجموعة من القواعد ولوائح محددة من قِبَل الهيئات المختصة والمؤسسات الرقابية.
3. تتميز الأسواق المالية بالتنوع وإشتمالها على مجموعة واسعة من الأصول المالية المتنوعة، مثل الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية.
4. تتميز الأسواق المالية بالتأمين وإدارة المخاطر يوفر السوق المالي وسائل للمستثمرين لتأمين أصولهم وإدارة المخاطر.
5. تتميز الأسواق المالية بالشفافية وعرض أسعار الأصول المالية والمعلومات المالية ذات الصلة بشكل علني في الأسواق المالية.
6. تتميز الأسواق المالية بتوجيه التدفقات المالية وتوجيهها نحو الشركات والمشاريع الواعدة وذات القيمة الاقتصادية.

#### 2.2. الباب الثاني: مفهوم عوائد الأوراق المالية ومعايير تصنيف الأوراق المالية.

الاستثمار في الأوراق المالية تعتبر الأوراق المالية عصب الحياة لسوق المال وذلك باعتبارها السلعة الوحيدة في تلك الأسواق، فهي قيم منقولة تصدر من قبل أشخاص معنويين، سواء عموميين (الدولة، السلطات الولائية، المحلية) أو شركات خاصة، وينتج عنه دين على عاتق المنشأة المصدرة أو مشاركة في الملكية، في هذا الباب سوف نتطرق الى مفهوم عوائد الأوراق المالية ومعايير تصنيف الأوراق المالية:

##### 1.2.2. مفهوم عوائد الأوراق المالية

تعتبر عوائد الأوراق المالية إحدى متطلبات والأركان الأساسية لسوق الأوراق المالية، وقد جاءت العديد من الدراسات بتعريف مفهوم عوائد الأوراق المالية وفيما يلي أبرز المفاهيم: عرف عرموش (2014) عوائد الأوراق المالية بأنها: التغير في قيمة المؤشر كمحصلة للتعاملات في ختام كل يوم، ويمثل معدل العائد الحقيقي.

**2.2.2. معايير تصنيف الأوراق المالية**

هناك عدة معايير تُستخدم في تصنيف عوائد الأوراق المالية، ومن أهم تلك المعايير، أبرز هذه المعايير: (الأعرج، 2015)

1. العائد المطلق: يشير إلى العائد الفعلي الذي يتحقق من استثمار معين دون مقارنته بأي معيار آخر، يتم حساب العائد المطلق عن طريق تقسيم العائد الفعلي المحقق على الاستثمار المبدئي.
2. العائد النسبي: يعتبر العائد النسبي مقياساً للعائد بالنسبة للمخاطر المحتملة، يتم حسابه بتقسيم العائد على المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مثل الانحرافات القياسية أو معدل العائد اللافتراضي.
3. العائد القياسي: يعتمد على معيار معين لقياس العائد، مثل العائد القياسي للسوق أو العائد القياسي لفئة معينة من الأوراق المالية، ويتم استخدامه لتقييم أداء الاستثمار بالمقارنة مع معيار معين.
4. العائد الشامل: يشمل العائد النقدي وزيادة قيمة الأصول المالية على مر الزمن، مما يمثل العائد الإجمالي من الاستثمار، يأخذ في الاعتبار أرباح الأسهم الموزعة والمكاسب الرأسمالية.

**3.2. الباب الثالث: أهمية عوائد الأوراق المالية في النمو الاقتصادي.**

تلعب عوائد الأوراق المالية دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي لعدة أسباب ويذكر العلي (2012) أهمها:

1. توفر عوائد الأوراق المالية حافزاً قوياً لجذب الاستثمارات لدى المستثمرين للقيام بالاستثمارات مما يؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو.
2. تعتبر عوائد الأوراق المالية وسيلة مهمة لتمويل الشركات والمشاريع، وتحقيق عوائد عالية على الاستثمارات وجذب المشاريع التمويل من المستثمرين عبر إصدار الأسهم أو السندات.
3. تحفيز الابتكار والبحث والتطوير وتشجيع الشركات على الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير والمساهمة في تحسين الإنتاجية وتعزيز الابتكار في الاقتصاد.
4. زيادة الطلب الاقتصادي وتحفيز الأعمال التجارية على زيادة الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد عن المنتجات والخدمات، بدوره يؤدي زيادة الاستهلاك إلى نمو الشركات وتوسعها، وبالتالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي العام.
5. تعزيز الثقة والاستقرار الاقتصادي في النظام المالي والتحفيز المستمر في الاستثمار والمشاركة في النمو الاقتصادي.

**4.2. الدراسات السابقة والتعقيب عليها**

دراسة (سياسة، 2022) بعنوان: دور أسواق الأوراق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية قياسية لبعض مؤشرات البورصات: بورصة ماليزيا واندونيسيا من 2007 الى 2017، هدفت الدراسة إلى معرفة دور أسواق الأوراق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من ماليزيا واندونيسيا خلال الفترة (2007-2017)، والكشف عن مدى تأثير فعالية هذه الأسواق على النمو الاقتصادي، وتحديد أثر سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي من خلال قياس تأثير المتغيرات المستقلة والمتعلقة في (مؤشر البورصة،



معدل الدوران، عدد الشركات المدرجة بالبورصة، إجمالي القيمة السوقية، القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة المعروض النقدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة على الودائع، معدل التضخم) على المتغير التابع وهو (إجمالي الناتج المحلي)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: جميع المتغيرات المفسرة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في دولتي ماليزيا واندونيسيا خلال فترة الدراسة باستثناء مؤشر التضخم ومؤشر سعر الفائدة أين كان الأثر عكسيا وبإشارة سالبة مما يوضح الأثر الايجابي لتطور سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي والتنمية.

**دراسة (بوعلي و عطاء الله ، 2021) بعنوان: دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2020**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي تقوم به الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2020، ومدى مساهمة الأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد أظهرت نتائج الدراسة غياب الوعي الاستثماري لشركات الأشخاص المحليين، هذا الأمر جعل البورصة في الجزائر غير منظمة وتتحصر في عدد محدود من الشركات لا يشكل مصدرا مهما لتمويل المشاريع وتوسيع رأس المال، كذلك الأسواق المالية لا تؤثر في التنمية الاقتصادية.

**دراسة (عبد الغني، 2020) بعنوان: دور سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في مصر**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به الأسواق المالية بدولة مصر في تفعيل النمو الاقتصادي من خلال تنمية المدخرات وتوفير السيولة وتعظيم التكوين الرأسمالي، بالإضافة إلى تقييم أداء سوق الأوراق المالية في مصر خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، من خلال تحليل تطور أداء سوق الإصدار وسوق التداول وتقييم أداء كل سوق على حدة في ضوء بعض المؤشرات المالية، كما يهدف البحث إلى تحديد نقاط القوة والضعف وتقديم الحلول والمقترحات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد أظهرت نتائج الدراسة مساهمة سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة معدلات النمو وتتغلب على التحديات الداخلية والخارجية وتحقق نتائج جيدة، انخفاض عدد الشركات المدرجة في البورصة من حوالي 803 شركة في نهاية عام 2004 ثم بالوصول 224 شركة في عام 2018.

**دراسة (دحماني، 2017) بعنوان: سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة حالة إندونيسيا والجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي، وبيان دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي، والوصول إلى العلاقة السببية بينهما في إندونيسيا والجزائر خلال الفترة (1999-2011)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سوق الأوراق المالية وفق مؤشر معدل رسملة السوق إلى النمو الاقتصادي في حالة إندونيسيا، على عكس الجزائر، حيث لا توجد علاقة سببية بين سوق أوراقها المالية ونموها الاقتصادي.

**دراسة (مباركي، 2016) بعنوان: تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطور النظام المالي من خلال الأسواق المالية والجهاز



المصرفي ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، وتحليل المعوقات التي قد تعترض الدور الذي من المفترض أن تلعبه البنوك والأسواق المالية في تحقيق النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2012، استخدمت الدراسة ستة متغيرات مالية هي: (رسملة البورصة، قيمة التداول ومعدل الدوران بالنسبة لسوق الأوراق المالية؛ والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، الائتمان المحلي من القطاع المصرفي والمعروض النقدي)، أما لقياس النمو الاقتصادي فتم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج وإجمالي تكوين الرأس المال الثابت، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد أظهرت نتائج الدراسة التأثير الإيجابي لمتغيرات القطاع المصرفي على إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فيما كان التأثير سلبياً على حصة الفرد من الناتج وعلى الإنتاجية، وعند ادراج المتغيرات المالية الكمية والنوعية في مؤشر مالي شامل كانت النتيجة تأثير سلبى على الإنتاجية ونصيب الفرد من الناتج على المدى الطويل، بينما كان التأثير إيجابياً على الاستثمار.

### 5.2. التعليق على الدراسات السابقة وربطها بالدراسة الحالية

نلاحظ أن هذا الموضوع حظي باهتمام الباحثين في معظم الدول، وأن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو هدف الدراسة الذي يربط ما بين معرفة أثر عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي والكشف عن العلاقة بين المتغيرات، حيث تمت الدراسات السابقة في العديد من الدول حول العالم في حين سوف يتم تطبيق الدراسة الحالية في بيئة البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

### 3. المنهجية (الطريقة والإجراءات)

يعتبر قياس عوائد الأسواق المالية من أهم المؤشرات التي تقيس الاستثمارات في دولة قطر التي تساهم في رفع النمو الاقتصادي وتهتم دولة قطر باقتصادها وازدهاره، وتهدف إلى أن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمار والتوسع؛ لذا خصصت وزارة تُعنى بالاستثمار من أهم مهامها تمكين المستثمرين من الوصول للفرص الاستثمارية، وتقديم التسهيلات والمرونة لهم، وغيرها من الخدمات بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع من الناحية الكيفية والكمية، اعتمد الباحثان في جمع المصادر والبيانات لمعالجة الجوانب التحليلية على مواقع المؤسسات والجهات الرسمية أهمها جهاز التخطيط والإحصاء.

### 1.3. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية التي تهدف الى التعرف على مشكلة الدراسة، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، تعد هذه الخطوة بداية في الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالدراسة والتوصل الى توصيات ومقترحات وفقاً للنتائج.

### 2.3. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة الموضوعية على تحليل أثر عوائد الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

الحدود المكانية: أجريت الدراسة على بورصة الأوراق المالية بدولة قطر.  
الحدود الزمانية: إمتدت الحدود الزمانية للدراسة خلال عام 2008-2020م.

### 3.3. مصادر جمع البيانات

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال مصدرين أساسيين:

**مصادر أولية:** اعتمد الباحثان على البيانات المؤشرات المتوفرة لدى جهاز الإحصاء والتخطيط القطري والمواقع الإحصائية، ثم جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات القياسية ومن ثم تحليلها على برنامج التحليل Excel للخروج بالنتائج المناسبة.

**مصادر ثانوية:** سوف يتم الاستعانة في عملية البحث عن البيانات بـ مصادر أخرى مثل (الكتب - المراجع العربية - المقالات - الأبحاث والدراسات السابقة - البحث في مواقع الإنترنت).

### 4.4. واقع البورصة وسوق الأوراق المالية بدولة قطر

تأسست البورصة القطرية، والمعروفة رسمياً باسم "بورصة قطر للأوراق المالية"، في عام 1995 كمركز لتداول الأوراق المالية في دولة قطر، وتعد البورصة القطرية السوق المالية الرئيسية في قطر، حيث يتم تداول الأسهم والسندات والصكوك والمشتقات الأخرى وتعكس نشأة البورصة القطرية رؤية دولة قطر في تطوير القطاع المالي وجعله محورياً رئيسياً في تنمية الاقتصاد المحلي وزيادة التنافسية العالمية، وقد تم تأسيس البورصة بموجب المرسوم الأميري رقم 32 لعام 1995، وهي تابعة لسلطة الأسواق المالية في قطر وفي السنوات الأولى لتأسيسها، تم تداول عدد قليل من الأسهم المحلية على البورصة القطرية، وكانت السيولة محدودة، ومع ذلك بدأت البورصة تتوسع وتتطور بشكل سريع مع تزايد الاهتمام بالأوراق المالية والاستثمار في قطر، تم تدشين البورصة القطرية في ميناها الحالي في العاصمة الدوحة في عام 2009، وهي تعتبر مركزاً حديثاً ومتقدماً للتداول المالي وتلعب البورصة القطرية دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطر، وتعتبر القطرية واحدة من الأسواق المالية الناشئة المهمة في المنطقة، وتقدم فرصاً استثمارية متنوعة ومجالات تداول واسعة النطاق، وبفضل التحسينات المستمرة في البنية التحتية والقوانين المالية المحلية، تواصل البورصة القطرية التوسع والنمو. (هيئة الأسواق المالية في قطر).

### 4. عرض النتائج وقياس المؤشرات الاقتصادية

#### 1.4. تحليل مؤشرات الدراسة

بعد جمع البيانات قام الباحثان بدراسة المؤشرات المهمة للدراسة الحالية ومن أهم هذه المؤشرات التي تتفرع من عوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة، قيمة الأسهم المتداولة، عدد الأسهم المتداولة، المؤشر العام للسوق) ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي القطري (النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي) خلال الفترة (2008-2020م).

## 1- مؤشر عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية.

هي أحد المقاييس وهي تدل على أداء النمو الاقتصادي خلال السنوات، ويعد مؤشر هام يعكس حجم وتنوع الأسواق المالية، ويشير هذا العدد إلى عدد الشركات التي تم قبولها للتداول على البورصة والتي يمكن للمستثمرين شراء أسهمها أو بيعها، ويُعتبر عدد الشركات المدرجة على البورصة عنصرًا رئيسيًا في تقييم قوة ونشاط السوق المالية.

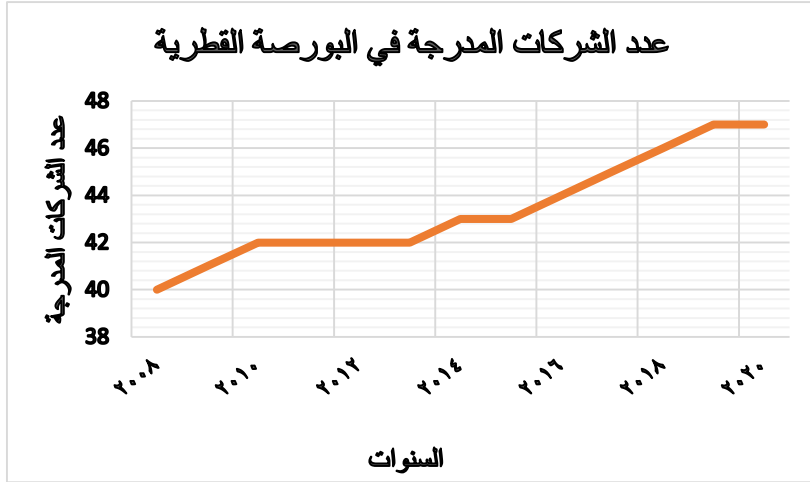
الجدول رقم (1): عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)

السنوات	عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية
2008	40
2009	41
2010	42
2011	42
2012	42
2013	42
2014	43
2015	43
2016	44
2017	45
2018	46
2019	47
2020	47

المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

يوضح الجدول رقم (1) إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م): نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد الشركات المدرجة بالبورصة القطرية إلى أعلى المستويات وبحكم هذه الزيادة الذي أدت في المساهمة في النمو والنشاط الاقتصادي القطري، والشكل (1) يوضح ارتفاع عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

## الشكل رقم (1): عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)



المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

أن الارتفاع الملحوظ في عدد الشركات المدرجة بالبورصة القطرية تعتبر مؤشراً على زيادة النشاط القطاع الاقتصادي والتنوع فيه بدولة قطر، وتعكس هذه الارتفاع النمو والاستقرار الاقتصادي الناتج عن توفر فرصاً أكبر للاستثمار والتنمية الاقتصادية في دولة قطر، ومنها: تشجيع الاستثمار وجذب رأس المال من المستثمرين المحليين والأجانب، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة. ويعزو الباحثان هذه النتيجة اتخاذ دولة قطر سياسات وإجراءات تشجع الاستثمار وإقامة المشاريع الاقتصادية على أرضها والاستقرار الاقتصادي لدولة قطر الذي يعد عاملاً مهماً في جذب المزيد من الشركات إلى البورصة القطرية وأن الارتفاع بعدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية تؤثر بشكل إيجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي، والزيادة في الفرص للاستثمار والتوسع الاقتصادي، وتعزيز الثقة في السوق المالية المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بدورها تساهم في تعزيز الإنتاج والتوظيف وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وأخيراً تفسر هذه النتيجة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

## 2- مؤشر قيمة الأسهم المتداولة في البورصة القطرية.

مؤشر قيمة الأسهم المتداولة في البورصة هو مؤشر يقيس إجمالي القيمة السوقية للأسهم التي تتداول في البورصة خلال فترة زمنية محددة، ويعكس هذا المؤشر قوة ونشاط السوق المالية وحجم التداول فيها، وتعتمد قيمة الأسهم المتداولة على عدة عوامل، بما في ذلك: قيمة الشركات المدرجة، نشاط التداول، وقيمة الأسهم المتداولة، ويتم تتبع مؤشرات الأسهم المتداولة عادة بواسطة مؤشرات سوقية مثل مؤشر السوق الرئيسي أو مؤشرات قطاعية، ويمكن استخدامها كمؤشرات للتقييم ورصد أداء السوق المالية.

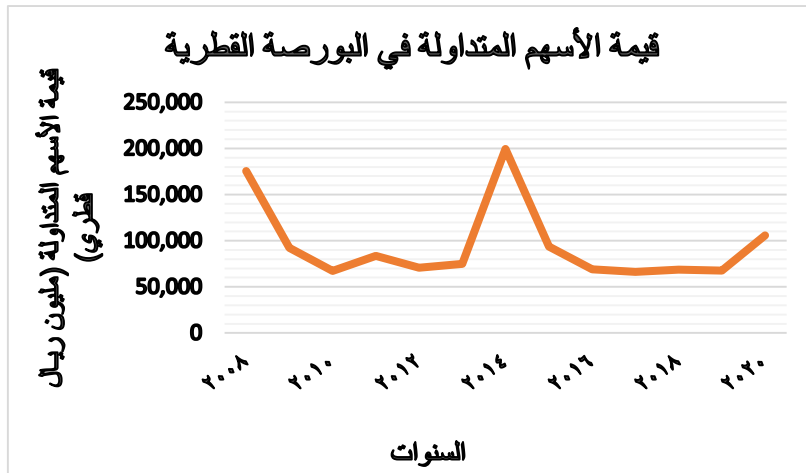
## الجدول رقم (2): قيمة الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)

السنوات	قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال قطري)
2008	175,552
2009	92,165
2010	67,185
2011	83,419
2012	70,674
2013	74,886
2014	199,293
2015	93,720
2016	68,989
2017	66,246
2018	68,501
2019	67,705
2020	105,781

المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

يوضح الجدول رقم (2) قيمة الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م): نلاحظ تذبذب ملحوظ في قيمة الأسهم المتداولة بالبورصة القطرية حيث تبدأ بالانخفاض في عام (2008) ومن ثم الوصول إلى أعلى المستويات في عام (2014) ومن ثم تعاود الانخفاض ومن ثم الارتفاع في عام (2017)، والشكل (2) يوضح قيمة الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

## الشكل رقم (2): قيمة الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)



المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

أن التذبذب في قيمة الأسهم المتداولة بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، حيث يعزو الباحثان هذه النتيجة لعدة أسباب: التقلبات في العرض والطلب ومعدلات التضخم، وسياسات الفائدة لدى الشركات المدرجة في البورصة، حيث يتأثر سعر الأسهم بتقلبات العرض والطلب على السوق والتطورات الاقتصادية ويتضح من الشكل السابق أن دولة قطر أولت اهتمامها في التركيز على زيادة الأنشطة التجارية والاقتصادية مع بداية عام 2017 وعملت على مضاعفة الجهود نحو الزيادة في قيمة الأسهم المتداولة لدى الشركات، والمساهمة في النمو الاقتصادي، عن طريق اتخاذ عدة إجراءات وتبني سياسات تهدف إلى تعزيز الثقة والاهتمام من قبل المستثمرين، ويمكن للشركات أن تساهم في زيادة قيمة الأسهم من خلال تحقيق النمو والأرباح والتخطيط الاستراتيجي وضع خطط استراتيجية قوية ومستدامة للنمو الاقتصادي والتوسع فيه ويفسر الباحثان الزيادة بقيمة الأسهم المتداولة تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الحقيقي بارتباط قيمة الأسهم بالاستثمار في الشركات، وبمعنى عندما يزداد سعر الأسهم، فإن الشركات قد تحصل على تمويل إضافي وتكون قادرة على زيادة الاستثمارات وتوسيع الأعمال وتحسين التكنولوجيا والبنية التحتية، وبالتالي يعزز الإنتاجية ويساهم في زيادة الناتج المحلي الحقيقي، ويعزز الطلب الاستهلاكي والنمو الاقتصادي وأخيرًا تفسر هذه النتيجة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (قيمة الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

### 3- مؤشر عدد الأسهم المتداولة في البورصة القطرية.

مؤشر عدد الأسهم المتداولة يشير إلى إجمالي عدد الأسهم التي يتم تداولها في السوق المالية في فترة زمنية معينة، يُستخدم هذا المؤشر كمقياس لنشاط التداول وسيولة السوق، حيث يعكس الكمية الإجمالية للأسهم المتداولة قدرة المستثمرين على شراء وبيع الأسهم بسهولة، ويمكن أن يؤثر عدد الأسهم المتداولة على قيمة الأسهم وسعرها، ويستخدم كمقياس لنشاط السوق وتحليل سيولتها.

الجدول رقم (3): عدد الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)

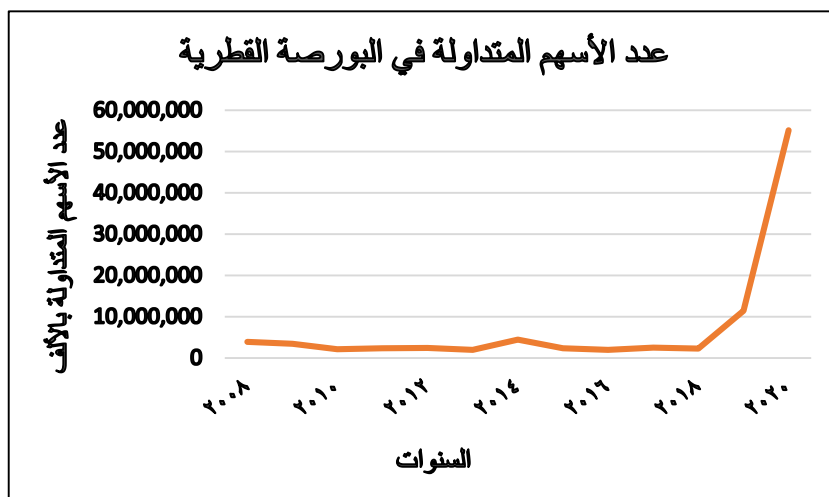
السنوات	عدد الأسهم المتداولة بالآلاف
2008	3,893,519
2009	3,450,087
2010	2,094,392
2011	2,302,770
2012	2,428,190
2013	1,937,534
2014	4,440,039
2015	2,302,410
2016	1,976,573

2,465,479	2017
2,285,923	2018
11,415,731	2019
55,155,160	2020

المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

يوضح الجدول رقم (3) عدد الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م): نلاحظ عدم استقرار في عدد الأسهم المتداولة بالبورصة القطرية حيث تبدأ بالانخفاض في عام (2008) وتدخل في حالة عدم الاستقرار خلال الفترة (2010-2017م)، ومن ثم الوصول إلى أعلى المستويات في عام (2020م)، والشكل (3) يوضح عدد الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

الشكل رقم (3): عدد الأسهم المتداولة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)



المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

أن الزيادة المفاجئة التي حصلت في بداية عام (2019) لعدد الأسهم المتداولة بالبورصة القطرية خلال الفترة (2019-2020م)، يفسر الباحثان هذه النتيجة لعدة أسباب: زيادة في الطلب على الأسهم المدرجة في بورصة قطر، وإصدار جديد للأسهم، أو ربما نتيجة تحسين القوانين واللوائح المتعلقة بالسوق المالية في دولة قطر، التي تهدف إلى جذب المزيد من الشركات للتداول في البورصة وتعزيز نشاط السوق، وزيادة في الاستثمار الأجنبي في الشركات المدرجة في بورصة قطر وهذه النتيجة تفسر أن الزيادة بعدد الأسهم المتداولة تؤثر بشكل إيجابي في الناتج المحلي الحقيقي من خلال زيادة الاستثمار وإدراج المزيد من الأسهم في السوق، وزيادة السيولة في السوق المالية، وبالتالي دفع نمو القطاع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الحقيقي وأخيراً تفسر هذه النتيجة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).



## 4- مؤشر العام للسوق في البورصة القطرية.

مؤشر العام للسوق في البورصة القطرية يعرف باسم "مؤشر سوق قطر"، ويتم تسجيله ومراقبته بواسطة بورصة قطر (Qatar Stock Exchange) يتكون مؤشر سوق قطر من عدد محدد من الشركات المدرجة في البورصة ويستخدم لقياس أداء السوق القطرية بشكل عام، مؤشر سوق قطر يستند إلى منهجية تأخذ في الاعتبار قيمة سوق الشركات وعوائد الأسهم، وهو يمثل الأداء العام للسوق القطرية عند مقارنته بقيمته الأساسية في فترة زمنية محددة، قد تتغير على مر الوقت بناءً على تغيرات في أسعار الأسهم وقيمتها السوقية.

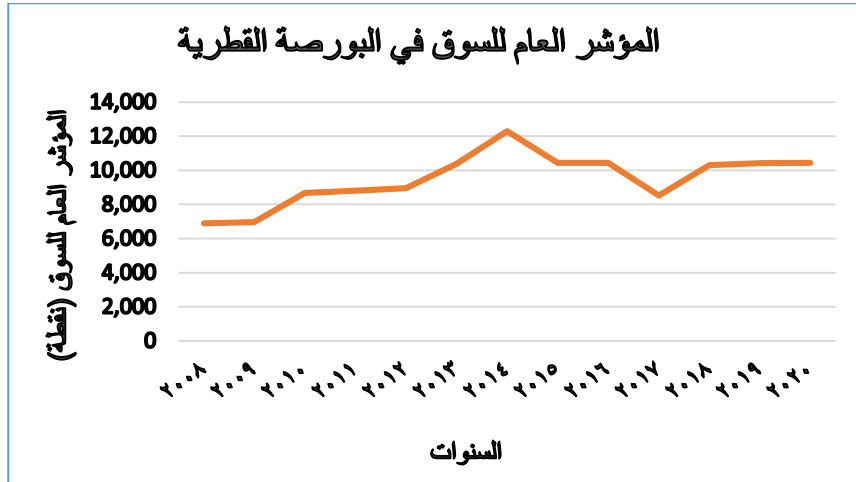
## الجدول رقم (4): المؤشر العام للسوق في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)

السنوات	المؤشر العام للسوق (نقطة)
2008	6,886
2009	6,959
2010	8,682
2011	8,799
2012	8,859
2013	10,380
2014	12,286
2015	10,429
2016	10,437
2017	8,523
2018	10,299
2019	10,426
2020	10,436

المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

يوضح الجدول رقم (4) المؤشر العام للسوق في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م): نلاحظ ارتفاع مستمر في المؤشر العام للسوق من عام (2008) إلى (2014) أعلى المستويات، من الانخفاض من عام (2014) إلى (2017)، ومن ثم الارتفاع خلال الفترة (2017-2020م)، والشكل (4) يوضح هذا النمط في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

الشكل رقم (4): المؤشر العام للسوق في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)



المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

أن الارتفاع التي حصلت في بداية عام (2014)، ومن ثم انخفضت وأخيراً تعود في الارتفاع المستمر في المؤشر العام للسوق بالبورصة القطرية خلال الفترة (2019-2020م)، حيث يعزو الباحثان هذه النتيجة لعدة أسباب: التذبذب في المؤشر العام للسوق قد يكون نتيجة لتغيرات في الأوضاع الاقتصادية العامة، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سياسات الفائدة، والتطورات الاقتصادية العالمية، ويتأثر المؤشر العام للسوق في البورصة القطرية بتقلبات الأسواق العالمية، خاصة إذا كانت هناك تحركات كبيرة في البورصات الرئيسية في العالم مثل وول ستريت أو بورصات آسيا وأوروبا، وحركات رأس المال وتدفعاته في وخارج السوق القطرية قد تساهم في التذبذب في المؤشر العام للسوق وأن المؤشر العام للسوق ينعكس في قرارات الاستثمار فعندما يرتفع المؤشر يظهر أداءً قوياً، ويشجع الشركات على زيادة الاستثمار، ويساهم في نمو الناتج المحلي الحقيقي، ويزيد من ثقة المستهلكين والمستثمرين، مما يساهم في نمو الناتج المحلي الحقيقي، وزيادة إمكانية تقديم القروض والتمويل لدى الشركات والمستثمرين وأخيراً تفسر هذه النتيجة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (المؤشر العام للسوق) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

##### 5- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البورصة القطرية.

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (real gross domestic product) هو مقياس إقتصادي يستخدم لقياس القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل إقتصاد بلد معين، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار (التضخم)، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس النمو الاقتصادي الحقيقي للبلد دون تأثير التغيرات في مستوى الأسعار ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن طريق تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلد بمؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index) أو بمؤشر آخر يعكس التغيرات في مستوى الأسعار، وهذا التعديل يسمح بتقدير القيمة الفعلية للناتج المحلي دون تأثير التضخم، ويعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أحد المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها الاقتصاديون والمحللون لتحليل الأداء الاقتصادي للبلدان وقياس نمو الإقتصاد، ويمكن استخدامه أيضاً لمقارنة أداء الإقتصاد بين فترات زمنية مختلفة لتحديد التغيرات في الإنتاجية والازدهار الاقتصادي.

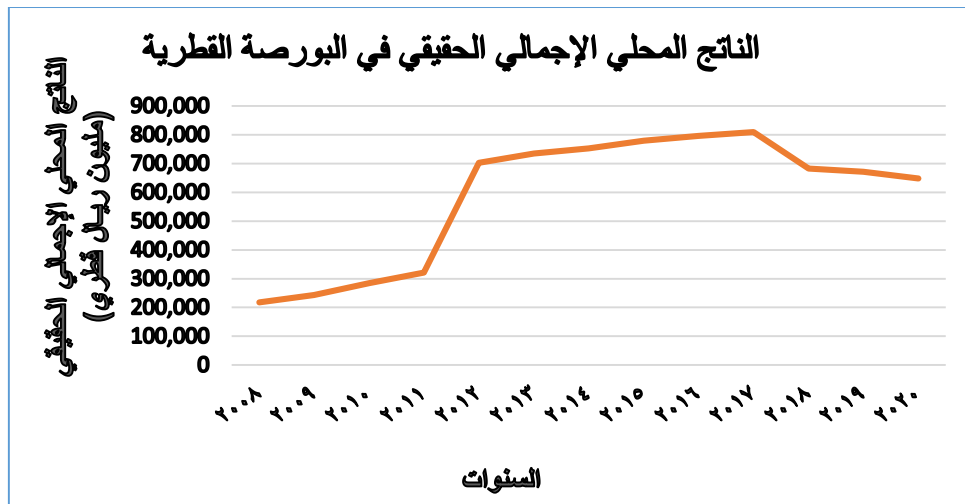
## الجدول رقم (5): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون ريال قطري)
2008	217,487
2009	243,491
2010	284,232
2011	321,074
2012	702,669
2013	734,863
2014	752,151
2015	778,860
2016	796,278
2017	808,858
2018	682,339
2019	671,923
2020	648,027

المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

يوضح الجدول رقم (4) ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م): نلاحظ إرتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عام (2008) إلى نهاية (2017) أعلى المستويات، من ثم الانخفاض من عام (2018) إلى (2020)، والشكل (4) يوضح هذا النمط في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م).

## الشكل رقم (5): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)



المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، 2023.

أن الارتفاع المتزايد الذي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2008-2017) يدل على الازدهار والنمو الاقتصادي في دولة قطر واهتمامها في جذب الاستثمار الأجنبي والمستثمرين وزيادة حجم الاستثمارات في دولة قطر وبشكل يتوافق مع رؤية 2030، وتقديم القروض لرفع الإقتصاد المحلي والوطني، ولكن في عام (2017 لغاية 2020) نشاهد انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالبورصة القطرية، حيث يعزو الباحثان هذه النتيجة لعدة أسباب أبرزها: نتيجة لتغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وتدفقات رأس المال في وخارج السوق القطرية، بالإضافة الى تأثير جائحة كورونا على البورصة القطرية بشكل خاص وعلى الإقتصاد القطري والبورصات العالمية بشكل عام.

### 5. نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تحليل البيانات المقدمة من جهاز الإحصاء والتخطيط في دولة قطر لعام 2023 أظهرت أبرز نتائج الحالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الشركات المدرجة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سياسة، 2022).
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (قيمة الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سياسة، 2022).
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (عدد الأسهم المتداولة) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مباركي، 2016).
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوراق المالية (المؤشر العام للسوق) على النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، وأختلفت هذه النتيجة مع دراسة (بوعلي وعطاء الله، 2021).
5. مساهمة عوائد الأوراق المالية في زيادة النمو الاقتصادي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م)، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبد الغني، 2020).
6. مساهمة عوائد الأوراق المالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالبورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م) وإختلفت هذه النتيجة مع دراسة (دحماني، 2017).
7. مساهمة سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبد الغني، 2020).
8. زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة القطرية خلال الفترة (2008-2020م) بالوصول الى 47 شركة، في عام 2020م. وإختلفت هذه النتيجة مع دراسة (عبد الغني، 2020).

### 6. التوصيات

بعد الخروج بالنتائج جاءت الدراسة الحالية بأهم التوصيات:

- أن تتوفر لدى المستثمر المعرفة والخبرة اللازمة لاستخدام وفهم المعلومات الواردة إلى السوق والقدرة على تحليلها، وذلك من خلال قيام هيئات الأسواق المالية باتخاذ الإجراءات الكفيلة كافة بتحسين الوعي الاستثماري لدى المستثمرين، وقيام الهيئات المسؤولة في الأسواق المالية بعقد ندوات ودورات تدريبية.

- إيجاد آلية للتنسيق بين السياسة النقدية والسوق المالية من خلال وضع استراتيجية عامة تتسم بالشفافية وتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تضمن الاستقرار الاقتصادي من جهة، وازدهار السوق المالية من جهة أخرى.
- دعم مؤسسات الوساطة المالية التي تتولى نشر المعلومات والبيانات عن التداولات داخل البورصات القطرية.
- إنشاء بنوك استثمارية قطرية مشتركة تتولى مهام إصدار الأوراق المالية.
- نشر ثقافة البورصة لدى عامة الجمهور وتطويرها على مستوى البنوك والمؤسسات والمتعاملين، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة.
- نشر الوعي الادخاري لدى المجتمع وتمكين الأسواق المالية من لعب دورها على أكمل وجه.

## 7. المراجع

### 1.7 المراجع باللغة العربية:

- الأعرج، طارق محمد. (2015). الأسواق المالية. الأكاديمية العربية المفتوحة رسالة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد. الدنمارك. ص 26.
- بوعلي، مختار وعطاء الله، بوحركات. (2021). دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000 - 2020. رسالة ماجستير. جامعة ابن خلدون - تيارت. الجزائر.
- حاجي، رانيا. (2021). أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2010-2019. رسالة ماجستير. جامعة أم البواقي. الجزائر.
- خضير، عقبة. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة - قطر للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013). رسالة ماجستير. جامعة محمد خضير بسكرة. الجزائر.
- دحماني، نور الهدى. (2017). سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة حالة إندونيسيا والجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال. مج 1. ع 1. ص 116-129.
- الرضي، دفع الله. (2018). مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية. جامعة النيلين. السودان.
- سياسة، جدي. (2022). دور أسواق الأوراق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية قياسية لبعض مؤشرات البورصات: بورصة ماليزيا واندونيسيا من 2007 الى 2017. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خضير بسكرة. الجزائر.
- عبد الغني، محمد فتحي. (2020). دور سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. مج 1. ع 1. ص 197-258.
- عرموش، لارا. (2014). تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على أسواق الأوراق المالية في بعض الدول العربية. مجلة العلوم الإدارية. مج 2. ص 102-132.
- عطا الله، ماجد أحمد. (2011). إدارة الإستثمار. دار أسامة. الأردن. ط 1. ص 152.
- العلي، أحمد. (2012). إدارة الإستثمارات والمحافظة الإستثمارية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق، ص 125-127.

قط، سايم. (2016). مفاضلة الإستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصر وسوق الأوراق المالية الإسلامية. رسالة دكتوراه. جامعة محمد خضير-بسكرة. الجزائر.

مباركي، سامي. (2015). تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد لخضر باتنة. الجزائر.

محرز، نور الدين ومحصول، نعمان. (2018). تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. جامعة الأغواط. مج 15. ع 2. ص 49-72.

وشاح، دارين. (2009). دور الإستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير. جامعة إسلامية. غزة.

### 2.7. الروابط الإلكترونية:

هيئة الأسواق المالية في قطر <https://www.qfc.qa>

### 3.7. المراجع باللغة الانجليزية:

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Books.

Brown, R., & Davis, C. (2019). "The Relationship between Financial Securities Returns and Economic.

Smith, J. D., & Johnson, A. (2020). "The Impact of Financial Securities Returns on Economic Growth in the Qatar Stock Exchange.

Doi: [doi.org/10.52133/ijrsp.v4.44.19](https://doi.org/10.52133/ijrsp.v4.44.19)